الحريري: «المناصفة» ستبقى إلى الأبد... وإسرائيل تبحث عن مبرر للحرب

عون سيصوِّت ضد تخفيض سن الاقتراع... و«لبنان أولاً» تمتنع عن التصويت

بيروت - الجريدة.

شهدت الساحة السياسية اللبنانية ترقباً عشية جلسة مجلس النواب المقررة اليوم لمناقشة تعديل الدستور وتخفيض سن الاقتراع إلى 18 عاماً، وذلك بعد إعلان كتلتي "التغيير والإصلاح" و"لبنان أولاً" أنهما ستشاركان في الجلسة لتأمين النصاب، ولكن ستصوِّت الأولى ضد القانون بينما ستمتنع الثانية عن التصويت.

شدد رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، في مقابلة مع صحيفة "كوريرا دي لا سيرا" الإيطالية نُشرت خلال زيارته للفاتيكان، على أنه في لبنان "لدينا مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وهي ستبقى إلى الأبد، فلبنان هو الدولة الوحيدة في العالم العربي التي فيها رئيس مسيحي"، مشيراً إلى أن "الطريقة الوحيدة لمحاربة التطرف هي من خلال تحقيق الاستقرار والأمن والسلام"، ومحذراً من أن إثارة إسرائيل لقضية وجود "حزب الله" في الحكومة هدفها "تحضير مبرر للحرب".

وتساءل الحريري في المقابلة: "لماذا يغادر المسيحيون وغيرهم المنطقة؟ لأنه لا يوجد سلام واستقرار وأمن. إذ هناك مليون لاجئ عراقي في سورية، وهناك على الأقل 500 ألف في الأردن، فالمشكلة لدى المسيحيين أنهم جالية صغيرة ويشعرون أن عليهم المغادرة"، وأشار إلى أنه اقترح "إعلان يوم بشارة السيدة العذراء عيداً وطنياً في 25 آذار، فأنا أريد أن أطمئن المسيحيين بأننا شعب واحد".

وما إذا كان يشعر بأنه وحكومته أصبحوا رهينة لدى "حزب الله" وسلاحه، رفض الحريري ذلك بقوله: "هذا تأويل، أنا أرى عوضاً عن ذلك نمواً بلغ 8 في المئة وازدهاراً في السياحة، ولبنان أغنى من السابق على رغم الأزمة المالية الدولية". وإذ أكد أن "هناك خلافات بين أحزابنا السياسية"، قال الحريري: "لكن وظيفتي كرئيس للحكومة هي توحيد الشعب اللبناني، فلقد عانينا بما يكفي من الانقسام العامودي، ونريد أن نكون هادئين وعقلاء وحكماء، ونريد حل المسائل على طاولة الحوار الوطني. ففي نهاية الأمر، جميعنا لبنانيون".

جلسة الـ «18 عاماً»

تشهد الساحة السياسية ترقباً عشية الجلسة المقررة لمجلس النواب للتصويت على تخفيض سن الاقتراع إلى 18 سنة.

وفي حين تمسكت كتلة رئيس مجلس النواب نبيه بري بتأييدها لهذا التعديل الدستوري، أعلنت كتلة "التغيير والإصلاح" التي يرأسها النائب ميشال عون أنها ستصوت ضد الاقتراح، ولكنها أكدت أنها ستحضر الجلسة المقررة اليوم.

وكانت كتلة "لبنان أولاً" التي يقودها رئيس الحكومة عبرت عن موقف مماثل إذ أكدت أنها ستحضر الجلسة وستمتنع عن التصويت في حين لايزال موقف "حزب الله" غامضاً. ولم تعلن كتلة "اللقاء الديمقراطي" التي يرأسها النائب وليد جنبلاط موقفا موحدا من هذه القضية، وإن كان جنبلاط أعلن سابقاً تأييده للاقتراح. أما مسيحيو قوى "14 آذار" فقد احتفظوا بحقهم في "تطيير" نصاب الجلسة أي بالسعي إلى تأمين عدم حضور ثلثي أعضاء المجلس.

مؤيدون ومعارضون

وقال عضو تكتل "التغيير والإصلاح" النائب آلان عون إنه لا نية لتعطيل جلسة مجلس النواب، وتابع "لن نصوّت مع مشروع تعديل الدستور لخفض سنّ الاقتراع، وكنّا نتمنى إيجاد مخارج أخرى، إلا أن الأبواب أُقفلت في وجهنا"، مضيفاً: "نحن نرفض التعاطي الانتقائي مع الملفات".

ووضع رئيس لجنة الإدارة والعدل النيابية النائب روبير غانم موضوع تقديم رئيس مجلس النواب نبيه بري لبند خفض سن الاقتراع إلى مقدمة جدول عمل جلسة المجلس في خانة "الموقف السياسي"، وقال إنه "لا فارق بين أن يكون أول بند أو آخر بند، لأن افتتاح الجلسة في كل الأحوال يجب أن يكون بحضور ثلثي النواب". وقال غانم: "إذا كنّا نتكلم دستورياً، فيجب في حالة تعديل الدستور أن يكون نصاب الجلسة العامة ثلثي أعضاء المجلس".

وعن إمكانية مقاطعة الكتل المسيحية للجلسة، رأى غانم أن "هناك هواجس عند البعض، وبخاصة عند المسيحيين، لذلك يريدون إقرار مشروع خفض سن الاقتراع مع الأخذ بعين الاعتبار السلة المتكاملة"، مضيفاً: "إذا توفّرت الإرادة السياسية لإجراء التعديل الدستوري بغية خفض سن الاقتراع، فعلى القوى السياسية المعارضة لهذا البند، إما اتخاذ قرار الانسحاب من الجلسة غداً، أو عدم الحضور من أجل منع اكتمال النصاب بالثلثين".

أما عضو كتلة "التحرير والتنمية" النائب قاسم هاشم، فرأى أن "مصير جلسة الاثنين التشريعية مرهون بموقف الكتل النيابية والتزامها تجاه شريحة من الشباب اللبناني مازالوا حتى اليوم محرومين من المشاركة في الحياة السياسية عبر حرمانهم من حقهم في عملية الاقتراع الانتخابي، في حين ينخرط مَن هو في سن الثامنة عشرة في الخدمة العسكرية وفي القوى الأمنية وما إلى ذلك".

وشدد هاشم على أنّ "التعديل الدستوري سيكون في رأس جدول أعمال جلسة الاثنين، لأنه موضوع دستوري، بحيث إن المادة 72 من الدستور تنص على أنه اذا كان هناك مشروع، أو اقتراح لتعديل الدستور، فعلى المجلس المثابرة في المناقشة حتى الانتهاء منه قبل أي عمل آخر، وهذا ما حصل مع كل التعديلات الدستورية في المجالس النيابية السابقة"، مشدداً في هذا السياق على "الالتزام بموجبات الدستور في طرح التعديل على الجلسة العامة، مادامت الحكومة لم تسحب هذا المشروع".

واعتبر عضو كتلة "التحرير والتنمية" النائب علي خريس أنّ "يوم غد (اليوم) امتحان لجميع الكتل النيابية التي كثيرا ما نادت بحق الشباب في المشاركة في الحياة السياسية والعامة"، مضيفاً: "الكتلة (التحرير والتنمية) ستبقى وفية لشعاراتها ومبادئها وملتزمة قضايا الناس على الصعد كافة".

لبنانيون مسيحيون يحتفلون بيوم «اثنين الرماد» في مدينة طرابلس شمال لبنان أمس (اي بي إيه)

البرادعي يُصعِّد لهجته ويتهم النظام بـ «عدم الشرعية»

الشريف: أهلاً بمرشحي الرئاسة في ظل «شروط الدستور الحالي»

القاهرة - الجريدة.

صعّد المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في تصريحاتٍ أطلقها أمس، عبر موقع "الفيس بوك" وجريدة "الدستور" القاهرية وشبكة قنوات "أوربت"، من لهجته الهجومية ضد النظام المصري، مؤكداً أن "النظام الحالي يفتقد للشرعية"، كما وصف الصحف القومية التي هاجمته بـ"النشرات الحكومية غير المقروءة".

وقال البرادعي، الذي أحدث صخباً في مصر بعد إعلان نيته الترشح للرئاسة، إن استراتيجية "الترغيب" بعرض مناصب عليه لن تجدي، مؤكداً أنه لن يقبل أن يصبح وسيلة لتجميل النظام عبر الترشح طبقاً للنظم الحالية، وقال إن "تغيير الدستور طبقاً لإرادة الشعب بما يسمح بانتخابات حرة ونزيهة هو شرط دخوله اللعبة السياسية والترشح للرئاسة".

وردّ رئيس مجلس الشورى صفوت الشريف، أحد أهم المقربين للرئيس المصري حسني مبارك وأمين عام الحزب الحاكم، أمس، على دعوة البرادعي إلى ضرورة تغيير الدستور لضمان ترشح المستقلين لمنصب الرئاسة.

وقال الشريف أمام أعضاء مجلس الشورى، إن الطريق مفتوح لكل مَن يريد الترشيح للانتخابات الرئاسية في ظل "الشروط التي وضعها الدستور". وأكد أن "مصر شهدت انتخابات رئاسية تنافسية لأول مرة في مبادرة تاريخية أطلقها الرئيس مبارك عام 2005 شارك فيها كل مَن له الحق في ذلك".

يُذكَر أن النائب ممدوح قناوي، وهو رئيس الحزب الوحيد (الحزب الدستوري الحر) الذي أعلن صراحة تأييد البرادعي مرشحاً رئاسياً، وكان على رأس مستقبليه في المطار يوم الجمعة الماضي، قد تعرض أمس لحملة في مجلس الشورى بسبب تصريحاته الحادة.

محمد البرادعي

دفاع «حزب الله» – مصر يهاجم المحكمة وأمن الدولة وقانون الطوارئ

محامي سامي شهاب: درَّب عناصر «فتح» لا «حماس»

القاهرة - الجريدة.

في اليوم الثاني لمرافعات الدفاع في قضية "حزب الله"–مصر، صعّد المحامون من لهجتهم الهجومية ضد الأجهزة الأمنية وجهات التحقيق والضبط والهيئات المعاونة لها مثل الطب الشرعي، إذ اتهموا هذه الجهات بالتزوير في أوراق الدعوى، كما اتجهوا إلى ضرب مصداقية العملية القضائية التي يحاكم من خلالها المتهمون، طاعنين في قانونية قانون الطوارئ وشرعية المحكمة التي تنظر القضية، كما طالبوا بإحالة قانون الطوارئ برمته إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في شرعيته من الأساس. واستند الدفاع إلى توقيع مصر اتفاقية الدفاع العربي المشترك، لإثبات مشروعية سلوك المتهمين وأحقيتهم طبقاً لهذه الاتفاقية في دعم المقاومة الفلسطينية. وفجّر محامي الدفاع عن المتهم الثاني اللبناني سامي شهاب مفاجأة، إذ أكد أن الأخير كان يدرّب عناصر من كتائب "شهداء الأقصى" التابعة لحركة "فتح" على كيفية الإعداد وتنفيذ العمليات العسكرية، وأن المتهمين 23 و24 في القضية تابعان لـ"فتح".

وهاجم ناصر الحافي، محامي المتهم الثالث ناصر خليل أبوعمرة، قانون الطوارئ وإجراءات تقديم المتهمين إلى المحاكمة. وقال إن المتهمين "يحاكمون بقانون هو والعدم سواء من الناحية الدستورية، هو قانون الطوارئ". كما دفع بعدم دستورية تشكيل المحاكمة بهيئة أمن الدولة عليا طوارئ وببطلان حبس جميع المتهمين، مطالباً إياها بالتصدي لما أسماه "جريمة حبس المتهمين المستندة على قانون غير دستوري هو الطوارئ".

وقال الحافي إن قانون الطوارئ يحتوي على مواد كثيرة تصمه بعدم الدستورية، منها المادة رقم 14 التي تنص على أنه يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه التعديل فيه أو تخفيفه أو تبديله. وأوضح أن "هذه المادة تعد افتئاتاً على سلطات وسيادة المحكمة، كما أنها تخالف نصوص الدستور التي جعلت من القضاء حارساً على حريته وسلطاته".

وقال الحافي إن "المتهمين أرادوا مساعدة المقاومة الفلسطينية وهو ما لا يُعد جريمة، لأن ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك التي وقعت عليهما مصر يؤكدان حق الفلسطينيين في أن ندافع عنهم، سواء كان هذا الدفاع بشكل جماعي تقوم به الدولة، أو بشكل فردي يقوم به فرد بذاته بحسب نص معاهدة الدفاع المشترك.

وطعن الحافي بالتزوير المادي والمعنوي على محضر الضبط، واتهم ضابط أمن الدولة بالتزوير، مطالباً بإلقاء القبض عليه وتقديمه إلى المحاكمة لارتكابه جريمة التزوير، كما اتهم الحافي الطبيب الشرعي الذي وقع الكشف الطبي على ناصر خليل أبوعمرة بالتزوير.

واشنطن ترحِّب باتفاق الخرطوم مع «العدل والمساواة»

● ديبي يلتقي العاهل السعودي في الرياض

● موسى يفتتح مؤتمر «جوبا» لتنمية الجنوب غداً

بينما عبّرت الحكومة السودانية أمس، عن استعدادها لتوقيع اتفاق سلام مع أربع منظمات دارفورية، عقب الاتفاق المبدئي الذي توصّلت إليه مع حركة "العدل والمساواة"، رحّبت الولايات المتحدة بالاتفاق الذي وقعه الجانبان أمس الأول في العاصمة التشادية نجامينا.

وقال المبعوث الأميركي الخاص للسودان سكوت غريشن عقب لقائه مستشار الرئيس السوداني مسؤول ملف دارفور غازي صلاح الدين العتباني أمس في الخرطوم: "إننا نقف بشدة مع هذا الاتفاق وندعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل ودائم في دارفور".

ومن المقرر أن يوقع الطرفان الاتفاق بشكل نهائي غداً الثلاثاء في العاصمة القطرية الدوحة، بحضور الرئيسين السوداني عمر البشير والتشادي إدريس ديبي بجانب زعيم الحركة خليل إبراهيم.

ووصل ديبي إلى الرياض أمس في زيارة للمملكة، والتقى العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حيث أجريا محادثات تطرقت إلى العلاقات الثنائية والأوضاع في دارفور والسودان.

إلى ذلك، أثار توقيع الاتفاق ردود فعل غاضبة وسط الحركات الدارفورية الأخرى المشاركة في مفاوضات الدوحة، التي تجري تحت مظلة الوساطة المشتركة من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، واشراف مباشر من دولة قطر والوسيط الدولي لدارفور جبريل باسولي. وأصدرت "حركة العدل والمساواة الديمقراطية، مجموعة ادبس أبابا" بياناً أمس أدانت فيه الاتفاق الذي وصفته بـ"الحدث المثير الذي قد يؤثر في مسار المفاوضات المرتقبة في الدوحة".

بدوره، رحّب الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أمس بالاتفاق بين الخرطوم و"العدل والمساواة". وجدّد موسى "تصميم الجامعة العربية على مواصلة جهودها التنموية الهادفة إلى توفير الخدمات الأساسية لأهل دارفور، بما يشجع على العودة الطوعية"، مشيراً إلى التنسيق الجاري في هذا الشأن مع حكومة السودان والبعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

ويصل موسى برفقة مجموعة من رجال العمال والمستثمرين العرب إلى عاصمة جنوب السودان جوبا غداً، لعقد مؤتمر للتنمية والاستثمار لمصلحة الجنوب. وسيشارك في المؤتمر مؤسسات القطاع الخاص العربية، واتحاد الغرف التجارية والصناعية العربية، والمنظمات والاتحادات والشركات العاملة في مختلف قطاعات العمل الاقتصادي العربي المشترك، والصناديق العربية، والمؤسسات المصرية والمالية، بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الدولية المعنية.

(الخرطوم، واشنطن، القاهرة - أ ف ب، أ ب، رويترز، د ب أ، يو بي آي)

أطفال سودانيون يتجمعون حول جندي إندونيسي من قوات حفظ السلام، في دارفور في 9 فبراير (رويترز)

إلقاء قنبلة أمام معبد يهودي في القاهرة

القاهرة - الجريدة.

استيقظ سكان شارع عدلي وسط القاهرة فجر أمس، على صوت انفجار أمام المبنى العتيق للمعبد اليهودي، بعدما ألقى مجهول عبوة بدائية من فندق متواضع أمام المعبد، دون أن يسقط قتلى أو جرحى، وهو ما أعاد إلى الأذهان صورة تفجيرات متكررة في التسعينيات من القرن الماضي.

وقالت وزارة الداخلية المصرية في بيان أصدرته عقب الحادث: «إن نتيجة الفحص المبدئي للمعمل الجنائي كشفت أن العبوة المشتعلة بدائية الصنع، تتكون من أربع عبوات بنزين، مثبت في كل منها زجاجة تحوي سائلاً من حمض الكبريتيك، وقطعة قطن، وعلبة كبريت، وولاعة، الأمر إلى أدى إلى تحطم الزجاجة إثر اشتعال المكونات».

شهود العيان من العاملين في فندق «بانوراما» (3 نجوم) أكدوا أن شاباً طويل القامة يرتدي بذلة، قمحي البشرة، دخل إلى الفندق وحاول حجز غرفة للإقامة بها، وعندما طلب منه عامل النظافة الانتظار لحضور عامل في الفندق، توجه الشاب إلى إحدى النوافذ، وألقى حقيبة «هاند باك» وكيساً أسود اللون كان بحوزته باتجاه المعبد، قبل أن يلوذ بالفرار.

وكانت قوات الأمن المصرية ألقت القبض قبل أسابيع على 25 شخصاً بتهمة التخطيط لتفجير ضريح الحاخام اليهودي أبو حصيرة، أثناء احتفال اليهود به، إذ اتهمت مذكرة التحريات المتهمين بتنظيم معسكرات عسكرية في صحراء مدينة دمياط الجديدة (شمال القاهرة) للتدريب بالذخيرة الحية التي ضُبطت معهم.

الانفجار الذي وقع أمس، يشبه إلى حد كبير تفجيراً وقع العام الماضي، يوم الأحد 22 فبراير 2009، حينما انفجرت عبوة ناسفة في منطقة الحسين كانت ألقيت من فوق أحد الفنادق بالمنطقة، ما أدى إلى مقتل سائحة فرنسية، وإصابة 20 من جنسيات مختلفة، وقررت محكمة جنايات أمن الدولة، أمس، إخلاء سبيل المتهم البريطاني الجنسية حازم محمد داوود في القضية، فقد ألقيت في الواقعتين عبوة بدائية.

يُذكَر أن 9 معابد يهودية أثرية موجودة في مصر مسجلة كآثار يجب الحفاظ عليها، كما أن آخر إحصائية رسمية لعدد اليهود في مصر عام 2003 قالت إن عددهم لا يتجاوز 2786 يعيشون في أماكن محددة.

المعروف أن الاسم العبري للمعبد اليهودي الذي شهد الحادث هو شعارهاشمايم بمعنى بوابة السماء، ويعد من أفخم المعابد اليهودية في القاهرة، ويرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1905، إذ بنته عدة عائلات يهودية حينئذ.

المعبد اليهودى في شارع عدلي وسط القاهرة